

الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في النظام الاقتصادي الإسلامي النرويج حالة مقارنة مع إشارة خاصة للعراق بعد عام 2003

د. عمار مجيد كاظم*

المستخلص

تم اختيار النرويج كنموذج للبحث او كحالة مثلى مقارنة نجد أن بعضاً من الرفاهية كان متحققاً في زمنى تولى قمنا رسول الله والامام علي عليهما السلام، فالغاية من ربط النظام الاسلامي بنظام يمثل تجربة لدولة النرويج المسيحية الأوروبية من مجموعة الدول الاسكندنافية البعيدة كل البعد عن الاسلام بل عن الأديان عموماً، ينطلق من توحيد الطرفين بوحدة هدف واحدة هي تحقيق العدل بين الرعية، فكل الطرفين يشتركان بهذا الهدف. كلمات مفتاحية : رفاهية اقتصادية واجتماعية، اقتصاد اسلامي .

The welfare of economic and social in the Islamic economic system Norway a model with a special for Iraq after 2003

Abstract

Norway was chosen as a model for research or as an ideal case approach. We find that some of the prosperity was achieved in the time of our peaks, the Messenger of Allah and Imam Ali peace be upon them. The purpose of linking the Islamic system with the system is an experience of the Norwegian Christian European state of the Scandinavian countries far away from Islam, Religions in general, emanating from uniting the two parties with the unity of one goal is to achieve justice between the parish, both parties share this goal.

Keywords: economic and social welfare, Islamic economy

المقدمة

يحكم العراق ومنذ العام 2003، من قبل أحزاب دينية، وبالرغم من ادعاء ساستها الظاهري بالتدين والدعوة اليه، إلا أن الواقع الفعلي يشير الى اتجاه سياستهم العلماني، ولأسباب عديدة معروفة لا مجال للتفصيل فيها، إلا أنها تعود لأسباب وضغوط طائفية وعرقية وقومية داخلية، وأسباب خارجية عربية وأجنبية. إلا أن أسلمة الاقتصاد العراقي وبعيدا عن الطائفية ممكن، بل يكاد أن يكون هو الحل لمشكلة العراق الاقتصادية والطائفية، كما سيتبين من خلال العرض الآتي، فضلا عن أن هناك ثلاثة دول في العالم قد أسلمت نظامها واقتصادها هي السودان والباكستان وايران، لا تختلف من حيث التنوع العرقي والطائفي والقومي والديني عن العراق، وبالرغم من ذلك نجحت نسبيا في تجربتها في تحويل نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الى النظام الاسلامي*.

وبصد الدراسة فقد تم اختيار النرويج كنموذج للبحث او كحالة مثلى نجد أن بعضاً من الرفاهية كان متحققاً في زمنى تولى قمنا رسول الله والامام علي عليهما السلام. حيث تعد النرويج من ضمن بلدان المنزللة الاولى في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لتقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن دول العالم، وكما هو معروف لدى المنظرين الاقتصاديين بأن موضوع الرفاه الاقتصادي والاجتماعي أمر نسبي يعتمد على متغيرات كثيرة منها ما يعزى الى عوامل طبيعة ومنها ما هو اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، ومنها ما هو متعلق بالمستوى

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

مقبول للنشر بتاريخ 2017/10/30

* أنظر في ذلك: عمار مجيد كاظم، رؤية جديدة للنظام النقدي الإسلامي، النظرية والتطبيق، ط1، سلسلة المركز العلمي العراقي رقم 44، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2011.

التقني وتطوره، ثم أن هذه المتغيرات تتأثر بسلسلة لا حصر لها من العوامل والمؤثرات المتبدلة مع مرور الزمن، ولكنها تنشأ في الحقيقة قيمة أخلاقية وإنسانية واحدة هي العدل بين الرعية.

فالغاية إذن من ربط النظام الإسلامي بنظام يمثل تجربة لدولة النرويج المسيحية الأوربية من مجموعة الدول الإسكندنافية البعيدة كل البعد عن الإسلام بل عن الأديان عموماً، ينطلق من توحيد الطرفين بوحدة هدف واحدة هي تحقيق العدل بين الرعية، فكل الطرفين يشتركان بهذا الهدف العظيم، فالهدف من خلق آدم وولده حسب المنظور القرآني هو: ليقيموا العدل فيما بينهم في الأرض، يقول تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْقَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) (90، النحل)، وأنزل عليهم الأديان ليوحدوه سبحانه وشرع العبادات وعمودها الصلاة وتعني ادامة الصلة بين العبد وربيه، ليهذب أخلاقهم لكي يقيموا العدل في الأرض، يقول الحق ﷺ: (إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْقَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ) (45، العنكبوت)، فمن لم تأمره صلاته عن تحقيق العدل وبتناه عن الظلم فلا صلاة له، وبالتالي لا يكون عبداً حقاً لله وإنما عبداً لشهوته وللشيطان الرجيم، لينطبق عليه قوله تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) (56، الذاريات)، فالله غني عن عبادتنا له أن لم نهذب أخلاقنا، يقول تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ) (15، فاطر)، ومصدق ذلك كله في قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (30، البقرة) فمن علم الله في استخلاف آدم، بأن ذريته فيهم المطيع والعاصي فيظهر العدل بينهم بانتصار واستخلاف المطيع العادل على العاصي الظالم، فالعدل لم يعرف الا بظهور الظلم.

أما الغاية من ربط الاقتصاد النرويجي بالعراق، من باب اتخاذ النرويج كمثال يحتذى به، فالرغم من كون الأول هو في قمة التقدم والرفاهية والثاني على النقيض تماماً من الأول، إذ تخلف بسبب الحروب، إلا أنهما يشتركان في كونهما بلداناً نفطياناً ويمتلكان كل المقومات الطبيعية لتطور الصناعة والزراعة، كما أن كليهما يمتلكان ثروة بشرية من الكفاءات العلمية بالرغم من هروب الكثير من الكفاءات البشرية، فضلاً عن سوء إدارة الموارد الطبيعية بسبب عدم استقراره السياسي للثاني.

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة الى بيان ثمة حقيقة مفادها: حيثما كانت المصلحة فثم شرع الله، فبالرغم من توزيع الله لرحمته ورزقه على جميع مخلوقاته ومنهم الانسان برهم وفاجرهم على حد سواء، فالمصلحة توجب توزيع هذه الأرزاق بعدالة، وحينئذ تتحقق شريعة الله. وبالتالي هدفت الدراسة الى التفتيش عن ذلك المجتمع الذي يتحقق فيه هذا الهدف، ووجدها الباحث في دولة النرويج.

مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة العامة للدراسة بانقسام الباحثين الاقتصاديين حول كينونة وجود نظرية اقتصادية في الإسلام، إذ أن هناك انقساماً واضحاً بينهم حول هذه المشكلة: فالفريق الأول يرفض أن يقر بوجود نظرية اقتصادية في الإسلام، وتمسك بالقول بأن للإسلام حلول ومنطلقات عامة لا تولف في مجموعها نظرية إنما هي مجرد حلول كانت مناسبة للنصر الأول من الرسالة فحسب. في حين ذهب فريق آخر، الى القول: بأن في الإسلام مبادئ وأسس تولف نظرية اقتصادية، ولكنه ظل حائراً كيف يبرهن عليها بالأنظمة الوضعية السائدة اليوم، فهو يجهد نفسه لتحصيل أو إقحام النظرية الإسلامية التي ينادي بها عن طريق الاستعانة بطرف من هذه النظرية الوضعية أو تلك. أما المشكلة الخاصة بالدراسة فهي حول الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في الفكر الإسلامي وفي العالم الواقعي ممثلاً بدولة النرويج، باعتبارها الدولة الأولى في العالم في مستوى الرفاهية، مع مقارنتها بالعراق بعد عام 2003.

فرضية الدراسة:

هناك مبادئ وأسس في الإسلام تولف نظرية اقتصادية متكاملة، إذ أن في الإسلام نظرية اقتصادية جزئية وكلية، وما على الباحث وبقدر تعلق الأمر بعنوان الدراسة إلا مهمة الكشف عن نظرية الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في النظام الاقتصادي الإسلامي، متخذاً من النظريات الاقتصادية الوضعية، والتجربة النرويجية، كحالة مقارنة، للنظام الاقتصادي الإسلامي المثالي القائم على العدل بين الرعية، الذي شرعه الله ﷻ، بالقرآن الكريم وثقله الثاني السنة النبوية الشريفة، والذي يأمل الباحث أن يطبق في بلده العراق.

منهجية الدراسة:

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهجين الاستنباطي والجدلي، لأنه يمكن الوصول عن طريقهما إلى الأفكار التوفيقية من جدل الأفكار المتناقضة للنظامين الرأسمالي والماركسي ومحاولة دراستها بالتحليل والمقارنة للتحقق أولاً عقلياً ومنطقياً من انطباقها على أسس وافتراضات النظام الاقتصادي الإسلامي القائم على فقه المعاملات، فإذا انطبقت يتم إخضاعها حينئذ إلى منهج التجريب في الدراسات الإنسانية وهو المنهج الاستقرائي أو التاريخي لتتحول هذه الأفكار النظرية إلى نظريات رصينة أو قوانين ممكن الرجوع إليها في النظرية الاقتصادية، للوصول إلى النتائج وإثبات فرضية الدراسة. وبالتالي تحويل المذهب الاقتصادي الإسلامي من حيز النظرية المذهبية المعزولة في نطاق الأخلاق والدين إلى حيز التطبيق العلمي والعمل، وهذا هو المطلوب، على اعتبار أن جميع المعاملات مباحة في الشارع المقدس ما لم يوجد نص يحرمها، (على العكس من فقه العبادات التي تكون جميع أحكامه توقيفية، فبالتالي فجميع العبادات حرام ما خلا التي فيها نص يبينها)، وبالتالي يمكن أن نقيس على ذلك جميع النظريات الاقتصادية الوضعية مع شرط تطويعها لتنماشى مع المفاهيم والمبادئ الإسلامية.

المبحث الأول

تحليل باريتو للوضع الامثل

ان البحث النظري والعلمي المتطور في موضوع الرفاه الاقتصادي والاجتماعي من علم الاقتصاد لم يبدأ على نحو علمي ومركز الا من نصف قرن، بالرغم من وجود الكثير من الكتابات عن هذا الحقل من علم الاقتصاد في بدايات الثورة الصناعية في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، والأدبيات الاشتراكية التي كانت تنادي بحقوق ورفاه الطبقة العاملة، كما لا يمكن اغفال أبحاث ودراسات الفلسفة المسيحية والإسلامية في العصور الوسطى وبدايات عصر النهضة.

الا ان نقطة الانطلاق أو المنعطف الفكري في موضوع الرفاه والتكافل الاقتصادي والاجتماعي، برز في القرن الثامن عشر في أوروبا، من خلال ظهور مؤلفات (جون ستوارت مل) وكتابات (بنتام) المتعلقة بمفهوم المنفعة والمذهب الفكري القائل: بان هدف السلوك البشري هو تحقيق أعظم الخير لأكثر عدد من الناس، والذي تطور على يد علماء اقتصاد هم (الجورث) و (باريتو) و (مارشال) و (بيجو).

ان جميع الأديان السماوية كاليهودية والمسيحية وآخرها الاسلام تدعو الى الرحمة بين العباد ومكارم الاخلاق والصدقات للفقراء، ويزيد الاسلام على ما جاء قبله ليس فقط في حظه على الصدقات، بل في كونه جعل الزكاة ركنا أساسياً من أركان الدين، وفي جعلها حق للفقراء في أموال الأغنياء القادرين على دفعها وفقط للذين يصل دخلهم أو ثروتهم نصاب الزكاة من العملة الذهبية أو الفضية أو النصاب العيني من الأتعام والزرع، كما في قوله تعالى: (طس) تِلْكَ آيَاتُ الْفُرْقَانِ وَكِتَابٌ مُبِينٌ هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٣١﴾ (النمل).

من المؤكد ان الفيلسوف الانجليزي جيرمي بنتام (Jeremy Bentham) (1748-1832)، صاحب المذهب الفلسفي المعروف بالنفعية، تقدم على سابقيه في توصيف المنفعة وربطها بزواج (اللذة-الآلم)، وان الناس في سعيهم اليومي من خلال العمل إنما يسعون للسعادة الإجمالية للمجتمع، وهو يرى ان الطبيعة جعلت البشرية تخضع للسلطة المطلقة لنوعين من الإحكام: الآلم والمتعة، الأمر يعود إليهما وحدهما لتقرير ما يتعين علينا أن نفعله، فالسعي في البحث عن اللذة يؤدي بشكل أكيد إلى سلوك أناني فردي ينتج الحالة التنافسية بينهم للوصول إلى ما هو لذة وتجنب ما هو ألم (1).

ان مبدأ السعادة القصوى آف الذكر، أو القدر الأكبر من السعادة، وهو مطلب فردي وجماعي في آن؛ فالكل يبحث عن أكبر قدر من السعادة. وانطلاقاً من تحليله (بنتام) للعلاقة بين ثنائية اللذة والآلم من جهة والعقل والمنطق من جهة أخرى، وبين المنفعة الفردية والمنفعة الجماعية، انتهى بنتام إلى تأكيد شمول المنفعة الجماعية للمنافع الفردية، وإثبات قيام السعادة الإنسانية القصوى على المراعاة العامة للقانون وقواعده المعتمدة لمبدأ المنفعة. فمثل هذا القانون كفيل بتحقيق الانسجام والتناغم بين صالح الفرد والصالح العام. ومن هذه العبارة صاغ الاقتصاديون الطبيعيون (الفيزوقراط) والتقليديون (الكلاسيك) مبدأهم القائل: (أن المنافع الخاصة هي العامل الأساسي الذي يحرك النشاط الاقتصادي وهي تتفق إلى درجة كبيرة مع المنافع العامة أي أنه ليس هناك تناقض بين المصلحة الخاصة والعامة).

أعطى الاقتصاديون اهتماماً متزايداً في الفترة (1850-1880) للبحث عن نظرية ملائمة بديلة لنظرية العمل ونفقة الإنتاج الكلاسيكية بحيث تمكن من تفسير لغز القيمة في الاستعمال وبلغت إنجازات هؤلاء الكتاب ذروتها في اكتشاف "فكرة الحد"، التي كان لمبدأ (جيرمي بنتام) في النفعية آف الذكر، الدور الأكبر في قيامها، مثلت منعطفاً في الأدب الاقتصادي السائد آنذاك. وتبلورت مساهمة الحديين في النظرية المشهورة باسم "نظرية المنفعة الحدية". وطبقاً لهذه النظرية فإن الذي يحدد القيمة التبادلية للسلعة ليس الأهمية أو المنفعة الكلية للسلعة وإنما هو منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة وهي المنفعة الحدية. وتميز النظرية الجديدة بين مفهومين للمنفعة: الأول هو المنفعة الكلية والثاني هو المنفعة الحدية وعن طريق الأخيرة يحدد سعر السلعة أو قيمتها التبادلية، وأمكن عن طريقها كما توهموا حل لغز القيمة في الاستعمال. وترتبط المنفعة الحدية طبقاً لهذه النظرية بجانب الطلب، فالطلب على وحدة إضافية من السلعة هو الذي يؤثر في قيمتها التبادلية (2).

والمنفعة هي شعور نفسي يتولد عند الفرد بسبب استهلاكه لسلعة معينة. وقد مرت "نظرية المنفعة الحدية" بمرحلتين منهجيتين هما المنهج القياسي للمنفعة والمنهج الترتيبي للمنفعة (3):

1- المنهج القياسي للمنفعة أو المنهج التقليدي

وهو القياس العددي أو الكمي للمنفعة، حيث يفترضون أن المنفعة يمكن قياسها عددياً بوحدات للمنفعة (Utile). فالمستهلك يستطيع أن يحدد لكل سلعة يستهلكها عدداً يمثل مقدار المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك السلعة ومن ثم يمكنه المقارنة بين أرقام المنافع للسلع المختلفة.

(1) جونستون ديفيد، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة كتاب عالم المعرفة، 2012، ص 166.

(2) نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار العلمية، مطابع الأمل، بيروت، ص ص 66-67.

(3) إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1978، ص 92.

2- المنهج الترتيبي للمنفعة أو المنهج الحديث:

وهو منهج تزعمه "هيكس" مناهض للمنهج القياسي للمنفعة والذي يقول بعدم إمكانية قياس المنفعة قياسا كميا وان كان من الممكن قياسها نسبيا. ولذلك عدلت المدرسة الحديثة من "نظرية المنفعة الحديثة" لقياس توازن المستهلك إلى استخدام فكرة منحنيات السواء.

وبالنسبة للمنهج الأول: "مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة يكون المستهلك في حالة توازن بالنسبة لسلعة واحدة في ظل الاقتصاد النقدي عندما تكون المنفعة الحدية المكتسبة تتمثل بالمنفعة الحدية للسلعة المستهلكة، والمنفعة الحدية المضحية بها هي المنفعة الحدية لوحدة النقد، وافترضوا أنها ثابتة مضروبة في سعر السلعة في السوق، وبعبارة أخرى يكون المستهلك في حالة توازن من سلعة واحدة عندما: "المنفعة الحدية للسلعة = المنفعة الحدية لوحدة النقد = سعر السلعة". ومن خلال ذلك استطاعوا اشتقاق منحنى طلب المستهلك ومنحنى طلب السوق من منحنى المنفعة الحدية (4). فاستطاعوا من خلال التمييز بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية في نظرية المنفعة حل لغز القيمة. فالماء ضروري جدا لكل فرد ولكن توفره بكميات كبيرة نسبيا يجعل استهلاك جالون إضافي منه ذو منفعة حدية ضئيلة ولذلك لن يكون المستهلكون على استعداد لدفع ثمن مرتفع للحصول على كمية إضافية، ولهذا يكون الماء رخيص الثمن. وبالمثل بالنسبة للماس الذي يكون نادرا لتقييد إنتاجه، ولا يستهلك بكميات كبيرة، ومن ثم تكون المنفعة الحدية لاستهلاك كمية إضافية منه مرتفعة، ولهذا يكون ثمن الماس مرتفع. وهكذا فإن لغز القيمة يمكن حله بسهولة إذا أخذت المنافع الحدية وليست الكلية في الاعتبار عند تحديد القيمة التبادلية (5).

وبالنسبة للمنهج الثاني الترتيبي: الافتراض الأساس الذي تقوم عليه نظرية سلوك المستهلك هو أن المستهلك يحاول تخصيص دخله النقدي المحدود بين السلع والخدمات المتاحة بحيث يقوم بتعظيم المنفعة أو الإشباع وسيحقق ذلك عندما يختار المجموعة السلعية الأكثر تفضيلا في ظل قيد الميزانية "أي الدخل والأسعار". أي عندما يتحقق كل من الشرط الضروري والكافي.

إذ أن الشرط الضروري لتوازن المستهلك هو:

$$\text{ميل منحنى السواء} = \frac{\text{التغير في كمية السلعة ص}}{\text{التغير في كمية السلعة س}} = \frac{\text{المعدل الحدي} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة س}}{\text{المنفعة الحدية للسلعة ص}}}{\text{للإحلال}}$$

الشرط الكافي لتوازن المستهلك هو:

$$\text{ميل قيد الميزانية} = \frac{\text{سعر السلعة س}}{\text{سعر السلعة ص}}$$

ويتحقق عنده الشرط الكافي وهو:

(كمية السلعة س × سعر السلعة س + كمية السلعة ص × سعر السلعة ص = دخل المستهلك) ويتحقق توازن المستهلك عندما يتحقق كل من الشرط الضروري والكافي أي يتساوى ميل منحنى السواء مع ميل منحنى قيد الميزانية وكالاتي:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة س}}{\text{المنفعة الحدية للسلعة ص}} = \frac{\text{سعر السلعة س}}{\text{سعر السلعة ص}}$$

$$\text{أي} \quad \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة س}}{\text{سعر السلعة س}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ص}}{\text{سعر السلعة ص}}$$

أي يتساوى ميلاهما (ميل منحنى السواء = ميل قيد الميزانية) ومن خلال التغيرات في أسعار سلعة واحدة يمكن اشتقاق منحنى الطلب عليها بالنسبة للمستهلك وكذلك منحنى طلب السوق مع افتراض ثبات الدخل المنفق على السلعتين وثبات تفضيل المستهلك وثبات أسعار السلع الأخرى، وهو نفس ما توصل إليه أصحاب المنهج الأول للمنفعة، وإن أهم جزء في ذلك هو افتراض بعض كتاب نظرية المنفعة الحدية المستمدة من استهلاك وحدة ما من سلعة معينة، يمكن قياسها بذلك القدر من النقود الذي يكون المستهلك مستعدا لدفعه أو التضحية به للحصول على الوحدة الإضافية من السلعة وهذا يتضمن ثبات المنفعة الحدية للنقود إذا ما

(4) إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، المصدر نفسه، ص ص 83-85.

(5) نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، مصدر سابق، ص ص 161-162.

استخدمت النقود كمعيار أو مقياس للمنفعة، ويجب ألا تتأثر المنفعة الحدية للنقود بتغيرات الدخل وإلا فأنها تفشل كمقياس للمنفعة.

إلا أن افتراض ثبات المنفعة الحدية للنقود يفشل في تحليل سلوك المستهلك وتوازنه، إذ يجب أن نفترض العكس، أي أن المنفعة الحدية للنقود تتناقص كلما زاد الدخل، إذ أن المنفعة الحدية لعشرين دولار إضافية لشخص فقير جدا هي أكبر بكثير من منفعتها الحدية لشخص غني جدا، بينما يمكن للمنفعة الحدية لبعض السلع أن تكون سالبة، فإن المنفعة الحدية للنقود ربما تبقى موجبة ولو أنها تتناقص بزيادة الدخل، لأن الزيادة في النقود تفضل دائما على قلتها (6). وهذا في تقدير الباحث هو التفسير العلمي لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك للفقر في الاقتصاد الكلي.

إن اكتفاء أمير المؤمنين علي عليه السلام بملح وقرص شعير يابس كغذاء، ومنزل بسيط كمأوى، وملابس بسيطة تستره، يحقق الاشباع والتوازن له ولعائلته عليهم السلام، نقيس عليهم كل المؤمنين الفقراء الذين يحذون حذوهم، حيث تكون المنفعة الحدية لوحدة النقد، والذي يساوي سعر السلعة مرتفعة لديهم وكذلك يكون الميل الحدي للاستهلاك على صعيد الفقراء ككل مرتفعة أيضا، وبالعكس تكونا منخفضتين لدى الأغنياء، مع عدم وصول عدد منهم من غير المؤمنين إلى حالة الاشباع وتوازن المستهلك لطمعهم الدائم بالمزيد وبالأخص بالنسبة للطبقة البرجوازية المستغلة، والطبقة الطفيلية أو الهامشية الفاسدة.

وتختلف المنفعة بكثرة المطلوب وقلته، يرغب فيه ما لا يرغب فيه عند الكثرة. أي أنه كلما كانت السلعة نادرة كلما كانت الرغبة إليها أكبر. فإذا كان الورق متوفراً بكميات كبيرة، فإن الفرد لا يرغب في حيازة كميات كبيرة من الورق. وسيكون سعره منخفضاً أيضاً وهناك مثل اقتصادي يقضي بأن الندرة سبب التكلفة. قال تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَّفْعِهِمَا) (219، البقرة).

مما سبق يلاحظ أن المنفعة مقياس لإشباع الحاجات، وباستخدامها يمكن الفرد من وضع الأولويات يقول تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ) (267، البقرة).

لقد تطورت نظرية القيمة على يد جون ستيوارت ميل (1806-1873) من نظرية عمل إلى نظرية نفقة إنتاج تأخذ في الحسبان تكلفة العمل ورأس المال وعوائد المخاطرة وتنظيم الإنتاج. وبالتالي يكون "ميل" قد تقدم خطوة عن غيره من الكتاب الكلاسيك حينما أبرز عنصر رأس المال. ففي حين نجد أن "ريكاردو" قد أيد وجهة نظر "سمث" التي تنسب القيمة التبادلية للسلع إلى كمية العمل المبذول في إنتاجها وبالرغم من اعتراف "ريكاردو" بعنصر رأس المال وأهميته في الإنتاج إلا أنه عدّ هذا العنصر ليس إلا عملاً مدخراً، أي أنه كان يدافع عموماً عن منطق نظرية العمل في تحديد القيمة. وخلاصة القول فإن "ميل" يأخذ في الاعتبار وبصورة مباشرة عنصر رأس المال وتكلفة استخدامه كأحد المسائل الأساسية المحددة لقيمة السلعة بجوار تكلفة العمل، كما أنه يأخذ في الاعتبار الأرباح التي تدفع نتيجة المخاطرة والجهود المبذولة في تنظيم الإنتاج كأحد المحددات الأساسية للقيمة، كما أنه لا يعترض على الأفكار الكلاسيكية حول السعر الطبيعي وسعر السوق ولكنه يحدد معنى السعر الطبيعي بقوله أنه يمثل سعر السوق في حالة التوازن في الأجل الطويل أو أنه باستبعاد احتمال الاحتكار فإن السعر الطبيعي سوف يساوي نفقة الإنتاج عادة (7). وبالتالي فإن قيمة السلعة تتحدد في الفترة الطويلة وفي حالة المنافسة الكاملة أي في غيبة الاحتكار على أساس النفقة التي تنفق على جميع عوامل الإنتاج ومعنى هذا أن النظرية قد انتهت إلى أن العبرة ليست بعدد الساعات أو الجهد المبذول في العمل مجرداً عن أي شيء آخر وإنما النظرية تعتبر صحيحة إذا نظرنا إليها وأخذنا في الاعتبار العناصر التي تكون الإنتاج وما انفق عليها. هذا التعديل في نظرية العمل يهذب كثيراً من الاعتراضات التي وجهت إليها ويجعل هذه النظرية في نظر أصحابها وفي ظل المنافسة الكاملة مقبولة من ناحية الأساس الاقتصادي إذ أنه طالما أن حرية الدخول أو الخروج في النشاط الاقتصادي مكفولة فإن حصول الموجد في السوق على أرباح أكبر من الأرباح العادية سيستهوئ المنافسين إلى الدخول في السوق لمشاطرة الأرباح الكبيرة غير أن هذا سيعمل على زيادة العرض فيخفض الثمن مما يؤدي إلى هبوط الأرباح الطائلة إلى مستوى الأرباح العادية. وبالعكس فإن وجود خسارة ما من شأنه أن يعمل على إخراج المنتجين من دون الحديين فيقل العرض وبالتالي يعود الثمن إلى الارتفاع. وعلى هذا الأساس يخيل للمرء أن هذه النظرية تعد صحيحة من وجهة النظر هذه لأنها تذكر أن الثمن سيتساوى في النهاية مع نفقة الإنتاج أي أن قيمة الشيء تتحدد في النهاية مع نفقة الإنتاج فكان هذه النظرية ما هي إلا امتداد لنظرية العمل ذلك لأنهم عدوا رأس المال عمل مدخر. وبالرغم من ذلك فإن هذه النظرية تنتقد من وجهين الأول: إذا نظرنا إلى النظرية في مضمونها

(6) جي هولتن ولسون، الاقتصاد الجزئي-المفاهيم والتطبيقات، ترجمة: كامل سلمان العاني، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص162.

(7) عبد الرحمن يسري احمد، تطور الفكر الاقتصادي، ط4، منشورات الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مطبعة سامي، الإسكندرية، 1996، ص 225.

العام نجد أنها وإن كانت امتداداً لنظرية العمل، إذ أخذت في اعتبارها جميع عناصر الإنتاج فأنها قد أعطت لجانب العرض أهمية كبرى وأهمت كل ما للطلب من أثر، والثاني: أن هذه النظرية تتحدث عن نفقة الإنتاج في الفترة الطويلة وفي غيبة الاحتكار وهذا أمر يكاد يكون نظرياً إذ لم تسد المنافسة الكاملة بمعناها الصحيح في يوم من الأيام، والواقع هو أن الاحتكار أمر محتوم في بعض الصناعات التي تكون الجزء الأكبر من الإنتاج (8).

وقد أوضح الاقتصادي الإنجليزي "الفريد مارشال" (1842-1924) في كتابه: "مبادئ الاقتصاد العام"، الذي نشر في عام 1890، أن الطلب والعرض يعملان معاً وفي آن واحد على تحديد القيمة التبادلية أو سعر السلعة أي سعر التوازن. ويمكن توضيح ذلك ببياناً باستخدام تحليل الطلب والعرض. فبينما يعكس الطلب الأهمية الحدية للسلعة أي المنفعة الحدية للسلعة من جانب المستهلكين، فإن العرض يعكس القيمة الحدية أي التكلفة الحدية من جانب المنتجين. ويرغب المستهلكون في شراء كميات أكبر عند الأسعار الأقل بينما يرغب البائعون في عرض كميات أكبر عند الأسعار الأعلى. ومن الواضح أن السعر التوازني يتحدد عند نقطة تلاقي الطلب مع العرض حيث تتساوى الكمية المطلوبة والمعرضة، فأصبح بالتالي من السهل حل تناقض لغز القيمة الشهير: "الماء والماس" باستخدام تحليل مارشال، فالماء سعره منخفض نسبياً بسبب انخفاض المنفعة الحدية للماء بسبب توفر الكميات المتاحة منه، وكذلك لانخفاض نفقتها الحدية "أي تكلفة إنتاج الوحدة الإضافية منه". أما الماس فسعره مرتفع لأنه نادر وتكلفة إنتاجه مرتفعة. وتعكس ظروف الطلب والعرض قيمة السلعة ومن ثم تتغير قيمة السلعة بتغير هذه الظروف، فإذا تصورنا أن الماس كان متوفراً في أرض صحراء ولكن الماء نادر عندئذ يكون من المتوقع زيادة سعر الماء عن سعر الماس (9).

فيكون التعريف الحديث للقيمة والسعر هو (10): أن القيمة: هي القوة التبادلية لسلع ما إزاء السلع أو الخدمات الأخرى، وعلى ذلك فإن قيمة أي سلعة هي مقياس للتضحية التي يتحملها البائع في التخلي عن السلعة، والتضحية التي يتحملها المشتري لأجل الحصول على تلك السلعة. فالقيمة إذن تعبر عن العلاقة بين سلعة وسلعة أخرى، وهذه العلاقة تختلف من وقت لآخر، ومن مكان إلى آخر، ومن شخص إلى آخر، وهي تتوقف على مدى "ندرة السلعة" في ذلك الوقت وفي ذلك المكان، وعلى "مدى الرغبة في السلعة"، أي أن القيمة تتوقف على العرض "الذي يعكس جانب الندرة" وعلى الطلب "الذي يعكس جانب الرغبة". وبالتالي إذا كان العرض قليلاً بالنسبة للطلب، فإن قيمة السلعة تكون مرتفعة، بينما لو أن العرض وفير بالنسبة للطلب، فإن القيمة تكون منخفضة. أما السعر: هو المقياس النقدي للقيمة، أو هو قيمة السلع معبراً عنها بالنقود. وبالتالي يكون مارشال قد جمع بين نظريتي القيمة المتضادتين وهما: نظرية نفقة الإنتاج أي التكلفة الحدية، ونظرية المنفعة الحدية، محاولاً التوفيق بينهما بقوله: "القيمة تتحدد بالعرض والطلب"، ومن ذلك يرى مارشال أنه من الصعب أن نحدد في الواقع المسؤول منهما العرض أم الطلب عن تحديد القيمة، كما يصعب تحديد المسؤول من حدي المقص عند قطع الورقة، فالطلب والعرض كحدي المقص يساهمان معاً في تحديد القيمة. وقد استغل مارشال (نظرية المنفعة الحدية) استغلالاً كاملاً حيث ربط بينها ليخرج منها نسجاً منطقياً، بعد أن أدخل عليها طائفة من التحسينات، فضلاً عن إخراج نظريته الحديثة في القيمة، درس منحني الطلب بالتفصيل وجعل الاستهلاك هو الأساس والغرض من النشاط الاقتصادي (11).

أما ما يتعلق بنظرية الإنتاج والتكاليف يمكن التعبير ببياناً عن دالة الإنتاج باستخدام منحنيات سواء تسمى منحنيات الناتج المتساوي. ومنحني الناتج المتساوي يعبر عن مستوى معين ثابت من الناتج يمكن الحصول عليه باستخدام توليفات مختلفة من عناصر الإنتاج، أي يمثل كل التكنيكات التي تنتجها تكنولوجيا معينة لإنتاج نفس الحجم من الناتج، لذا فإن المنحنى المذكور هو بالدرجة الأساس منحني فني يشير إلى إمكانية الإحلال بين عنصري الإنتاج المتغيرين (عنصر العمل وعنصر رأس المال مثلاً). أي أن الانتقال من نقطة لأخرى على منحني الناتج المتساوي يعني إنتاج نفس حجم الإنتاج من السلعة التي ينتجها المشروع ولكن باستخدام توليفة مختلفة من عناصر الإنتاج المستخدمة حيث يمكن إحلال عنصراً محل آخر في عملية إنتاج السلعة، ولكن عملية الإحلال بين عناصر الإنتاج تكون ضمن حدود معينة. وكلما ارتفع منحني الناتج المتساوي إلى أعلى كلما دل ذلك على زيادة حجم الناتج والتي تتم من خلال زيادة الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج التي يستخدمها المشروع في العملية الإنتاجية. ويمثل منحني الناتج المتساوي بالميل الذي يكون سالبا ومتناقصا ويعكس وحدات العمل التي يجب التنازل عنها للحصول على وحدة واحدة من رأس المال، وتعرف القيمة المطلقة لميل منحني الناتج المتساوي هذا بـ (معدل الإحلال التكنولوجي) (Rate of Technical Substitution) أو اختصاراً (MRTS) والذي يساوي التغير في عنصر رأس المال مقسوماً على التغير في عنصر لعمل مسبقاً بإشارة سالبة كما ذكرنا دلالة على الميل السالب أو العلاقة

(8) إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، مصدر سابق، ص 63 - 66.

(9) نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، مصدر سابق، ص 68.

(10) حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، ط1، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1989، ص 152-153.

(11) عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974، ص 496.

العكسية أو كتعبير عن الصعوبة المتزايدة في الاحلال بين العمل ورأس المال، وهو أيضا يساوي الانتاجية الحدية لعنصر العمل مقسومة على الانتاجية الحدية لرأس المال. أما خط تكاليف الانتاج فتبين كل التوافيق الممكنة (التوليفات) من عناصر الانتاج (العمل ورأس المال) بحيث تؤدي الى نفس التكاليف، أو ما يمكن شراؤه من الكميات اللازمة للانتاج من العناصر بمبلغ معين، وهي خطوط اقتصادية بحتة لأنها تعكس القدرة التمويلية للمنشأة، وان أية نقطة عليها تفصح عن قابلية المشروع للتنفيذ من الناحية الاقتصادية لكن ليس بالضرورة انها تفصح عن الاختيار الفني، على عكس منحنى الناتج المتساوي الذي فيه أية نقطة تفصح عن الاختيار الفني للانتاج لكن ليس بالضرورة يعكس اختيارا اقتصاديا، ويساوي ميل خط التكاليف المتساوي: سعر العمل ممثلا بالأجر مقسومة على سعر رأس المال ممثلا بالفائدة. وعليه فان المشكلة تكمن في التوفيق بين الاختيار الاقتصادي الذي يعكسه منحنى خط الكلفة (القدرة الاقتصادية) والاختيار الفني (منحنى الناتج المتساوي)، وهذا التوفيق يتحقق عندما يكون المنحنى الأخير مماسا لخط الكلفة، وهذا يعني أنه في نقطة التماس هذه تم اختيار منحنى الناتج المتساوي من بين منحنيات لا نهائية ليعبر عن هدف انتاجي على ضوء القدرة الاقتصادية للمشروع ليتحقق فيها الكفاءة الفنية والاقتصادية، أي يتحقق توازن المنتج أي توازن المنشأة الاقتصادية (12).

أي أن الافتراض الأساس الذي تقوم عليه نظرية سلوك المنتج هو نفسه في نظرية سلوك المستهلك إذ أن المنتج يحاول تخصيص دخله النقدي المحدود كتكاليف للمشروع بين وحدات العمل ورأس المال المتاحة لديه مثلا، بحيث يقوم بتعظيم الأيراد والأرباح وسيحقق ذلك عندما يختار التوليفات أو التكنيكات المختلفة من عنصري الإنتاج التي تنتجها تكنولوجيا معينة لإنتاج نفس الحجم من الناتج في ظل قيد الميزانية "أي التكاليف وأسعار عنصري الإنتاج". أي عندما يتحقق كل من الشرط الضروري والكافي. ويتحقق الشرطان الضروري والكافي عندما يمس منحنى السواء منحنى قيد الميزانية أي يتساوى ميلاهما (ميل منحنى السواء-ميل قيد الميزانية)، أي عندما يتساوى ميل منحنى السواء والذي يمثلته (MRTS)، ميل قيد الميزانية والذي يمثلته سعر العمل ممثلا بالأجر مقسومة على سعر رأس المال ممثلا بالفائدة.

يعرف باريتو الوضع الأمثل (position optimum) أو أقصى رفاهية عامة (maximum general welfare) بأنه: "ذلك الوضع الذي لا يمكن التحرك منه الى وضع آخر يصبح فيه كل فرد في النظام الاقتصادي أحسن حالا من ذي قبل".

إذا حدث انتقال معين من الوضع الأصلي الى وضع آخر تتحقق معه زيادة في رفاهية بعض الأفراد، ولكن يترتب عليها نقص في رفاهية الأفراد الآخرين، فليس من الممكن، تبعا لتعريف باريتو، تحديد ما اذا كانت الرفاهية الكلية تزداد أو تنقص بعد التغيير، بعبارة أخرى فإنه لو حدثت كل من الزيادات الموجبة والزيادات السالبة في رفاهية الأفراد في ذات الوقت، فمن المتعذر مقارنة الوضع قبل حدوث التغيير بالوضع بعد حدوث التغيير.

ويفسر باريتو تعريفه الخاص بالوضع الأمثل للرفاهية (optimum welfare) على أساس الاستعانة بتحليل منحنيات السواء الخاصة بعمليات التبادل بين فردين.

يعد باريتو أول من كتب في التحليل الحديث لاقتصاديات الرفاهية باستخدامه لفكرة التفضيل غير القابل للقياس العددي، وفي تعريفه للوضع الأمثل دون ما حاجة الى جمع الإشباعات أو مقارنة إشباعات مختلف الأفراد. إن التحليل الباريتي لاقتصاديات الرفاهية هو، في الواقع تحليل حديث بما أنه يضع شروط الأوضاع المثلى في الانتاج والتبادل من دون اضافة منافع الأفراد بعضها الى بعض. ولذا نجد ان هذا التحليل خروج على التقليد المنفعي في علم الاقتصاد، فالوضع المثلى في تحليل باريتو: هو ذلك الوضع الذي يستحيل معه وضع أي فرد على منحنى سواء أعلى دون أن يترتب على ذلك وضع أي فرد آخر على منحنى سواء أدنى. ولكن يجب ان نؤكد، ان ثمة عددا لا نهائية له من الأوضاع المثلى، وأن ثمة وضعاً أمثل (أفضل الأوضاع المثلى) هو أفضل بالضرورة من أي وضع آخر. وبعبارة أخرى فقد يكون هناك وضع أمثل (حسب تعريف باريتو) يتوافق مع سوء توزيع الدخل، ومع ذلك فهو أسوأ من وضع آخر يتوافق مع حسن توزيع الدخل (13). لا تبحث امثلية باريتو مسألة توزيع الدخل وعدالته بمعزل عن حالة الاتساق بين الفعاليات الاقتصادية في الانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك المحكومة بمعيار الكفاءة الاقتصادية، وبناءا على ذلك فان التوزيع الأمثل وفقا لذلك يعالج مسألة الكفاءة الاقتصادية أكثر من معالجته لمسألة العدالة الاجتماعية، لا بل ان عدالة التوزيع هي نتيجة متحققة من خلال الكفاءة الاقتصادية لتخصيص الموارد وفق قاعدة باريتو الأساسية القائلة: ان أي شخص سواء كان منتجا أم مستهلكا، ليس بإمكانه أن يكون بوضع أفضل ما لم يلحق الضرر بآخر. ووفقا لهذه الأمثلية فان التحليل الاقتصادي يتحرك في فضاءات ساكنة، ومنه فان دخل المستهلك ثابت وهو قيد يتحرك المستهلك بموجبه للوصول الى المنفعة الاجمالية القصوى. وبالعودة الى حدود امكانيات

(12) طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2001، ص ص 114-120.
(13) حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، بحث في الاسس العلمية والتطبيقات العملية لرفاهية الفرد والمجتمع، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 343.

المنفعة، سوف نجد تشابها بين امكانيات حدود الانتاج في التخصيص الكفاء للموارد في مستويات انتاج سلع مختلفة، ثم الاشباع الذي يحصل عليه الناس في ضوء الدخل الحقيقي (14).

اذن هناك ارتباطات بين مستويات توزيع الدخل، واعادة توزيعه، وبين التراكم الرأسمالي المطلوب المغذي لقنوات الاستثمار والنمو الاقتصادي، فليس مجديا اقتصاديا أن يكون التوزيع موزعا بشكل عادل وفي الوقت نفسه مثبطا للنمو الاقتصادي، وكمدخل لتحديد نقطة أقصى سعادة (Bliss Point) في ضوء قيد الدخل الناتج عن توزيع عادل باريتيا (15).

ان خلاصة ما توصلت اليه نظرية سلوك المنتج آنفة الذكر والتي بنيت عليها نظرية التوازن العام للتبادل في الانتاج هي أن: ميل منحني السواء ممثلا بـ (معدل الاحلال التكنولوجي) (Rate of Technical Sulestitution) أو اختصارا (MRTS) والذي يساوي التغير في عنصر رأس المال مقسوما على التغير في عنصر العمل مسبوقا بإشارة سالبة كما ذكرنا دلالة على الميل السالب أو العلاقة العكسية أو كتعبير عن الصعوبة المتزايدة في الاحلال بين العمل ورأس المال، وهو أيضا يساوي الانتاجية الحدية لعنصر العمل مقسومة على الانتاجية الحدية لرأس المال يجب أن تتساوى في حالة التوازن مع خط تكاليف الانتاج، أي أن كل التوافيق الممكنة (التوليفات) من عناصر الانتاج (العمل ورأس المال) تؤدي الى نفس التكاليف، أو ما يمكن شراؤه من الكميات اللازمة للانتاج من العناصر بمبلغ معين، وهي خطوط اقتصادية بحتة لأنها تعكس القدرة التمويلية للمنشأة، وان أية نقطة عليها تفصح عن قابلية المشروع للتنفيذ من الناحية الاقتصادية لكن ليس بالضرورة انها تفصح عن الاختيار الفني، على عكس منحني الناتج المتساوي الذي فيه أية نقطة تفصح عن الاختيار الفني للانتاج لكن ليس بالضرورة يعكس اختيارا اقتصاديا، ويساوي ميل خط التكاليف المتساوي: سعر العمل وهو الأجر مقسوما على سعر رأس المال وهي الفائدة.

حيث يفترض صندوق ايدجورث للتوازن العام في مجال الانتاج: أن ثمة اقتصاد ما، يتوفر لديه عنصرين من مدخلات الانتاج هما العمل (L) ورأس المال (K)، وهي تكون مخصصة في الأصل بين انتاج السلعة (x) والسلعة (y)، بحيث المحاور الرئيسية الأفقية والعمودية لصندوق ايدجورث تبين الكميات المتاحة أو المعروضة من هذين العنصرين، فالمحور العمودي يبين عدد الوحدات المتاحة من عنصر رأس المال، أما المحور الأفقي فيبين عدد الوحدات المتاحة من عنصر العمل. والتي يجب أن يكون خط التوسع للصناعة (x) في صندوق ايدجورث هو $(MRTS_x = w/r = 1)$ ، يتطلب نسبة متساوية من عنصري الانتاج، وكذلك بالنسبة لخط التوسع للصناعة (y) $(MRTS_y = w/r = 1)$ ، فأي مجموعة من التوافيق أو التراكمات من عنصري الانتاج تقع على أي من خط التوسع للصناعة (x)، وخط التوسع للصناعة y، تمثل نقطة توزيع عقلانية، وبما أن خطي التوسع في الصندوق يتقاطعان في نقطة توازن معينة، والتي تكون عندها منحنيات الناتج المتساوية مماسة لبعضها اذن لابد من تحقق حالات التوازن الآتية (16):

$$1- (MRTS_x = MRTS_y = w/r = 1)$$

$$2- \sum L = LX + LY$$

$$\sum K = KX + KY$$

أي أن الكمية الكلية من عنصري الانتاج (العمل ورأس المال) ثابتة أي أن النسبة $(L/K = 1)$ ، لافتراض الصعوبة المتزايدة في الاحلال بين العمل ورأس المال.

وبنفس التحليل السابق لصندوق ايدجورث للتوازن العام في مجال الانتاج، صاغ التوازن العام في مجال الاستهلاك، فلا داعي للاطالة.

لقد بنيت نظرية هارود ودومار في النمو الاقتصادي على الصعيد الكلي على الافتراض السابق والذي يبين التوازن العام للتبادل في الانتاج في مجال النظرية الجزئية، الذي يفترض عدم السماح باحلال العناصر الانتاجية. مما حدا بالاقتصادي سولو بدحضه ذلك الافتراض، بافتراض أن دالة الانتاج (كوب-دوجلاس) تسمح بالاحلال بين عنصري الانتاج (العمل ورأس المال) في نظريته للنمو الاقتصادي (17).

يرى الباحث أن سولو قد استنتج رؤيته بإمكانية احلال عنصري الانتاج تلك بسبب التطور الهائل في مجال الصناعة واستخدام الحاسب والانسان الآلي الذي يستطيع من خلاله من احلال رأس المال ممثلا بالآلات والمكانن المتطورة جدا محل العمل بسهولة شديدة مما أدى الى تغير وتطور اقتصاديات الرفاه (أمثلية باريتو في الاستهلاك والانتاج) أيضا، عن وضعها التقليدي الموعغل في التجريد ليصبح أكثر واقعية.

(14) أندرو سكوتر، علم اقتصاد السوق الحرة، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 1990، ص 101.

(15) احمد ابراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية اسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات دكتوراه، ص 146.

(16) طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، مصدر سابق، ص 262.

(17) مايكل ايدجمن، الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسة، ترجمة: محمد ابراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 2010، ص 463.

ولقد تطورت النظرية بعد (باريتو)، ولكنها اتخذت مدارس فكرية في الرفاهية مختلفة، بيد أنه يمكن أن نميز ثلاث مجموعات رئيسية من آراء مختلف الكتاب، تعبر كل منها عن مدرسة فكرية قائمة بذاتها ومتميزة عما عداها من المدارس الفكرية الأخرى (18):

1- المدرسة الأولى:

وتعد الرفاهية بمثابة فكرة أخلاقية بحث، وعلى ذلك فلا يمكن التوصل إلى نتائج الرفاهية إلا على أساس فروض أخلاقية، لا بد أن يقررها شخص فذ غير عادٍ ولنطلق عليه (superman). ومن ثم فهذه المدرسة لا تهتم بفكرة الإشباع أو السعادة رغم أن هذا الشخص قد يأخذها في الاعتبار. وعلى أساس هذه النظرية، فمن الممكن التغاضي عن فكرة وجود مقياس معين يدل على زيادة أو نقص رفاهية الفرد. ولن ندعو الحاجة إلى هذا المقياس إلا إذا قرر هذا الشخص أن رفاهية المجتمع ما هي إلا بناء منطقي يستند إلى رفاهية الأفراد. ومع ذلك فقد يقرر هذا الشخص مقياساً معيناً يتفادى به الصعوبات التي تنطوي على عدم تناسق الأفراد في سلوكهم الاقتصادي، أو قد يقرر أن الإشباع والسعادة لا دخل لهما في رفاهية المجتمع. كذلك فإن النظرية تعالج فكرة التوزيع المثالي للدخل على أنها فكرة أخلاقية، ولا يمكن تقرير أي شيء حول الرفاهية، ما لم يأخذ هذا الشخص الفذ في الاعتبار فكرة توزيع الدخل، فضلاً عن كافة العوامل الأخرى التي قد يأخذها أيضاً على أنها ذات أهمية أخلاقية، ولذا تهتم هذه المدرسة بالنتائج المترتبة على الفروض الأخلاقية، إذ من الممكن إدخال أية فكرة أخلاقية داخل النظام الاقتصادي بحيث يكون هذا الشخص على استعداد لأن يعطيها قيمة شخصية. وعلى ذلك ففي داخل هذا الإطار التحليلي، يمكن التوصل إلى (شروط الأوضاع المثلى)، وبالتالي يمكن القول بأن هذه المدرسة الفكرية تؤكد بأن اقتصاديات الرفاهية لا تعدو أن تكون دراسة أخلاقية.

2- المدرسة الثانية:

لا تعترف هذه المدرسة بالناحية الأخلاقية من موضوع الرفاهية، إذ وفقاً لهذه المدرسة الفكرية فإن اقتصاديات الرفاهية لا تزال في جوهرها دراسة لأسباب الإشباع، ومع ذلك فإن هذه المدرسة لا تنكر أنه لا يمكن التوصل إلى نتائج الرفاهية من دون أخذ فكرة توزيع الدخل في الاعتبار، وعلى ذلك فلا بد أن نفترض أساساً أن ثمة توزيعاً مثالياً للدخل، ومع ذلك تنكر هذه المدرسة فكرة عقد المقارنات بين المنافع الشخصية، ومن ثم تشترك كل من هذه المدرسة والمدرسة السابقة في أنهما تستنتجان الشروط المثلى في الإنتاج والتبادل على اعتبار أنها شروط لازمة للوضع الأمثل، أما التوزيع المثالي للدخل فهو يعد أيضاً شرطاً لازماً للوضع المثلى. بيد أن كلا من هاتين المدرستين لا تقرران شيئاً عن كيفية إمكان تحديد ما إذا كان وضع أمثل أفضل أو أسوأ (أو منتج لمزيد أو قليل من الإشباع)، من وضع أمثل آخر. وإي وضع أمثل حسب تعريف باريتو، هو أحد هذه الأوضاع المثلى.

3- المدرسة الثالثة:

وتقرر أن أي وضع أمثل في تحليل باريتو يمكن اعتباره بالضرورة أفضل من أي وضع آخر لا ينم عن الوضع الأمثل في هذا التحليل. وبعبارة أخرى فإن هذه النظرية تقرر أن توزيع الدخل ليس له من اعتبار في بحث مشكلة ما إذا كان وضع ما، هو الوضع الذي يدل على رفاهية اقتصادية أكبر من تلك التي يدل عليها وضع آخر. ويرى المنفعيون أن هذا ينطوي على افتراض أن الدولار ينتج نفس المقدار من الإشباع سواء إذا ما أعطي إلى رجل غني أو فقير. وقد لا يوافق كثير من الناس على أن مثل هذا الفرض يتماشى مع المنطق السليم. أما في رأي المدرسة الفكرية الأولى، فإن المر يتوقف على الحكم الشخصي المنطوي على أنه: (لا بد من اغفال توزيع الدخل في تقرير ما إذا كان وضع معين أفضل من وضع آخر). ولكن من الواضح أن اقتصادي الرفاهية المحدثين والمنتمين للمدرسة الفكرية الثالثة لا يقصدوا في تحليلهم افتراض تساوي الإشباع أو الالتجاء إلى الحكم الشخصي، إذ هم يعتقدون بأن عقد المقارنات الشخصية بين منافع الأفراد أمر غير مشروع في تحليل الرفاهية. ومن ثم فإن هؤلاء الاقتصاديين يعرفون الزيادة في الرفاهية الاقتصادية دون الإشارة إلى توزيع الدخل الحقيقي بما يتضمنه من آثار على حجم الرفاهية، ومع ذلك فإنهم، في الوقت نفسه، لا يدركون ما يتضمنه تعريفهم من حكم شخصي.

أما رؤية النظام الاقتصادي الإسلامي للتوزيع والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية فهي لا تختلف من حيث التحليل التجريدي مع ما سبق، إلا أنها تتميز بمبادئ إنسانية وأخلاقية أكثر رقياً، حيث أن النظام الاقتصادي الإسلامي ينطلق من الحاجة إلى التكافل الاجتماعي لتحقيق عدالة الإسلام في نظام توزيع الدخل والثروات، ففضلاً عن أنظمة (الزكاة والخمس والعشور) ونظام الإرث وهي كفيلة بتفتيت أكبر الثروات، فالأولى تساعد المسلم أن لا يكتنز أمواله ويستثمرها لكي لا تاكلها الزكاة أو الخمس، والثاني يقوم بتفتيت الثروات على المستحقين للارث إلى أجزاء صغيرة قد تنتهي أكبرها خلال بضعة أجيال، يأتي معيار حد الكفاية، الذي يسميه البعض بالحد الأدنى للرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأنه يؤكد على الجانبين معاً الكمي والنوعي في مجالي الاستهلاك والإنتاج، فهو معيار نسبي غير مستقر يتطور بتطور المجتمع، الذي يكون في حركة دائبة تصاعدية يرتقي معها هذا الحد برقي المجتمع وتقدمه، لإخراج الأفراد من دائرة الفقر المدقع، وذلك لتأهيلهم للقيام بأعباء الحياة المختلفة. كما أن التكافل الاجتماعي يعد مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الأفراد والدولة معاً، وبالتالي فهو حق ملزم للأفراد والدولة معاً.

(18) حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، بحث في الأسس العلمية والتطبيقات العملية لرفاهية الفرد والمجتمع، مصدر سابق، ص 343-345.

فالعامل المنتج هو في صف سائر القوى المساهمة في الإنتاج من طبيعة ورأس مال، ولهذا يتلقى نصيبه من ثروة الطبيعة بوصفه مساهما في الإنتاج، لأن مركز الإنسان في النظرة الإسلامية من عملية الإنتاج هو مركز الغاية التي يخدمها الإنتاج وليس الوسيلة أو الأداة التي تخدم الإنتاج كما يصير النظام الرأسمالي (19). فقاعدة عنصر العمل في النظام الإسلامي: "أن العمل هو سبب لتملك الفرد العامل نتيجة عمله المتمثل بالسلعة وليس سببا لقيمتها"، وهي نفس القاعدة الرأسمالية. إلا أن نظرية النظام الإسلامي في التوزيع تختلف عن كل من النظامين الرأسمالي والماركسي، حيث يعد العمل هو الأداة الرئيسية الأولى في جهاز التوزيع، بوصفه أساسا للملكية، أما الأداة الأخرى التي تساهم في عملية التوزيع مساهمة رئيسية فهي الحاجة. والدور المشترك الذي يؤديه العمل والحاجة معا في هذا المجال، هو الذي يحدد الشكل الأولي العام للتوزيع في المجتمع الإسلامي. وبالتالي تنص قاعدة التوزيع الإسلامية على: "من كل وفق طاقته إلى كل وفق عمله وحاجته" (20). إذ يتضمن مفهومي العمل والحاجة على مصطلح الكفاية سابق الذكر، والذي يعد مفهوما أوسع من مصطلح الملكية "وفق قاعدة توزيع الدخل الرأسمالية"، ومن مصطلح العمل وفق قاعدة توزيع الدخل الاشتراكية، بل ومصطلح الحاجة "وفق قاعدة توزيع الدخل الشيوعية" التي كانت تؤكد بشكل تطبيقي (ولو على صعيد البلدان الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي السابق) على الجانب الكمي فقط للحاجات الانتاجية والاستهلاكية وتوفرها بعدالة. ومن هذا المنطلق يقسم النظام الإسلامي أفراد المجتمع وليس فقط مالكي عناصر الإنتاج الأربعة المستحقين للدخل وفق المنظور الرأسمالي، أو العامل المنتج وفق المنظورين الاشتراكي والشيوعي، إلى ثلاث فئات توضح الدور المشترك الذي يساهم فيه العمل والحاجة أو حد الكفاية في عملية التوزيع (21):

- الأولى تكون حصتها أو دخلها من عملية توزيع دخول أي عوائد عنصر الإنتاج* (العمل والتنظيم) فضلا عن مكافآت أصحاب رأس المال والأرض كافية وتفيض، بحيث توصف بكونها من الفئات ذات المستوى المعاشي المرفه والغني.
- أما الفئة الثانية فيكون دخلها من عملية توزيع دخول عنصر الإنتاج كافيا لتوفير حاجاتها الأساس والضرورية "حد الكفاف".
- الفئة الثالثة فهي فئة من دون حد الكفاف وهي التي لا تملك دخلا من عملية توزيع دخول عنصر الإنتاج لأنه لا يمكنها أن تعمل لضعف بدني أو عاهة عقلية أو غيرها من الأسباب التي تشل نشاط الإنسان، وتقذف به خارج نطاق العمل والإنتاج. وبالتالي يقر النظام الإسلامي اعتماد الفئة الأولى في دخلها على دخل العمل وحده، أما الفئة الثانية وهي التي تعمل ولا تجني من عملها إلا الحد الأدنى من المعيشة "حد الكفاف" فهي تعتمد في دخلها على دخل العمل والحاجة الذي يقوم على مبدأ التضامن والتكافل الاجتماعي الممثل لحق الفقير والذي يحصل عليه من الإعانات والنفقات العامة التي ينفقها بيت مال المسلمين على أفراد المجتمع من أموال الإيرادات العامة والمتمثلة بالصدقات والخمس والزكاة والضرائب التي تجبى من الأغنياء الموسرين بشكل خاص، وكذلك الإيرادات الأخرى للدولة الإسلامية، لكي تعيش هذه الفئة بالحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي، أما الفئة الثالثة (فئة دون حد الكفاف) وهي التي لا يمكنها أن تعمل فهي تعتمد في دخلها على الحاجة وحدها، لأن هذه الفئة عاجزة عن العمل أي تعتمد على مبدأ التضامن والتكافل الاجتماعي وحده والذي ينبغي أن يكفل لها الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي، وكلما استطاع النظام الإسلامي معالجة وتقليص هذه الفئة اجتماعيا سواء بتأهيلها المجاني صحيا ونفسيا فضلا عن الضمان والكفالة المادية لها وجعلها قادرة على العمل، كان ذلك مؤشرا مهما على نجاح النظام الإسلامي.

(19) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ط2، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1991، ص ص 552-553.

(20) المصدر نفسه، ص ص 334-335.

(21) محمد علي تسخير، خمسون درساً في الاقتصاد الإسلامي، ط1، المشرق للثقافة والنشر، طهران، 2003، ص ص 186-187.

* بصدد الحديث عن نظرية عناصر الإنتاج وتوزيع عوائدها في المذهب الاقتصادي الإسلامي، هناك عدم اتفاق بين مفكري المذهب الاقتصادي الإسلامي حول تعريف ماهية عناصر الإنتاج وتحديداتها، حيث يذهب بعضهم إلى تصنيفها إلى أربعة عناصر كما يراها الاقتصاديون الرأسماليون، كما يذهب فريق آخر إلى تصنيف عناصر الإنتاج إلى ثلاثة عناصر لأنهم يرفضون عد رأس المال عنصراً من عناصر الإنتاج لأن عانده محرم، أما عنصر التنظيم فقد اعتبروه من ضمن عنصر العمل على اعتبار أنه شكل من أشكال العمل ولكنه ذو صيغة فنية وإدارية. كما يذهب فريق آخر تصنيف عناصر الإنتاج إلى عنصر واحد هو عنصر العمل، الذي يتمثل بعنصري العمل والتنظيم يستحقان أجراً وربحاً على التوالي، أما الأرض وهي هبة الله، ورأس المال وهو عمل سابق، و كليهما غير عاقلان، فيستحقان مكافئة مشروعة نظير مساهمتهما بالإنتاج وليس عاندا لأنهما ليسا من عناصر الإنتاج، فالأرض أو الموارد الطبيعية تعطى ربحاً لمالكها، أما رأس المال فلا يعطى فائدة لأنها محرمة، بل يعطى نسبة من الربح لمالكها إن كانت رأسمال عيني (آلات ومكان) بمثابة مكافئة نظير مساهمتهما في العملية الانتاجية، أو مشاركة في الربح والخسارة إن كانت نقوداً، وفقاً لأحد وسائل الاستثمار الإسلامية: (المضاربة والمشاركة والمراوحة وغيرها من الوسائل)، وهذا هو ما يتبناه الباحث.

المبحث الثاني

الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في النرويج نموذجا

مع اشارة خاصة للعراق لما بعد عام 2003

يمثل النمط الاسكندنافي وهو الذي تم تطبيقه في البلدان الاسكندنافية: (الدنمارك، السويد، النرويج، فنلندا، آيسلندا) من أبرز أنماط الرفاهية الاجتماعية، فهو يولف ما بين الاشتراكية والليبرالية من ناحية، وبين السوق والاستخدام من ناحية أخرى، وتسمى بالطريق الوسط. وما يميز النمط الاسكندنافي عن بقية البلدان الاوروبية، في كون برامج الرفاهية تقوم على أساس تحالفات واسعة بين الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية، وأن تدخل الدولة في تحقيق الرفاهية يقوم على أساس التعبئة من القاعدة، كما أن جميع تعويضات المرض النقدي وضمائم البطالة تنظم على شكل صناديق ضمان طوعية مستقلة تنشئها النقابات في الغالب وتدعمها الدولة فيما بعد. فالعمال والفلاحون والعمال الزراعيون والطبقات المتوسطة في هذه البلدان تنتمي الى نقابات وأحزاب وجمعيات، كما ينخرط المفكرين والمثقفين في الحركة الجماهيرية وفي مؤسسات المجتمع المدني (22).

ان المعايير التي اتخذتها المعاهد البحثية العالمية ومنظمات الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للتنام الدولي (UNDEP)، وكذلك منظمة التعاون والتنمية الأوربي (OECD)، كلها تركز على المعايير المذكورة في أدناه كتحقيق مدى تمتع الأفراد في الرفاهية ضمن دولهم، وهذه المعايير هي: 1- المعيار الاقتصادي، 2- القطاع الصحي، 3- قطاع التعليم، 4- المستوى المعاشي، 5- الأمن والسلامة، 6- الرخاء، 7- الخدمات الاجتماعية، 8- فرص العمل الريادية. ولتقييم دور النمط الاسكندنافي في الرفاهية سيتم اتخاذ تجربة النرويج كنموذج لاحتلالها مركز الصدارة في مستوى الرفاهية على صعيد الدول الاسكندنافية والعالم، فحسب تقيييمات المنظمات الدولية تمثل التجربة النرويجية النمط الأمثل في تحقيق دولة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن امتياز النرويج بالموارد الاقتصادية التي تجعل منه اقتصادا قويا، فقطاعه النفطي يعد في المرتبة الخامسة بتصدير النفط، كما يحتل المرتبة الثالثة بتصدير الغاز، وسيجري استخدام المعايير أعلاه في الصفحات الآتية:

أولاً : المعيار الاقتصادي

الاقتصاد وبكل مفاصله الانتاجية والنشاط والدخل القومي والانتاج المحلي كلها تدخل في باب رفد الرفاهية لتحقيقها مع ثبات العوامل الأخرى السياسية والاجتماعية.

يضم الاقتصاد النرويجي مجموعة من أنشطة السوق الحرة والتدخلات الحكومية. وتسيطر الحكومة على المجالات الرئيسية، مثل قطاع النفط الحيوي على نطاق واسع من خلال مؤسسات الدولة ذات الأغلبية التي تملكها والغنية بالموارد الطبيعية في البلاد، ومن الموارد الطبيعية النفط والطاقة الكهربائية، والأسماك، والغابات، والمعادن، ويعتمد اعتمادا كبيرا على قطاع النفط الذي يمثل ما يقرب من نصف الصادرات وأكثر من (30%) من عائدات الدولة. والنرويج هي خامس أكبر مصدر للنفط وثالث أكبر مصدر للغاز في العالم، واختارت النرويج على البقاء بعيدا عن الاتحاد الأوربي خلال استفتاء في نوفمبر 1994، وتستورد النرويج ما يزيد على (50%) من احتياجاتها الغذائية، وتستخدم المراعي الجبلية الشاسعة لرعي الماشية والأغنام، وفي الشمال تزرع الشعير والقمح والبطاطس. حوالي ربع مساحة النرويج غابات، وتعد الأخشاب مورد كبير من الطبيعة وهي أساس واحدة من الصناعات الرئيسية. وتجذب المضائق النرويجية الجميلة والطبيعة العديد من السياح. كما أن صيد الأسماك له أهمية تصديرية كبيرة لها (23).

ولبيان هذا المعيار الاقتصادي تم وضع جدول يبين مفرداته، حيث يتبين أن النرويج في تقدم مستمر لتقديم الرفاه للمجتمع من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية وفي الجدول (1) بيان لهذه الأنشطة الاقتصادية ومردوداتها ونتائجها بالمبالغ والنسب المئوية. فمن الجدول أدناه دلالة واضحة على مدى تمتع الاقتصاد بقوة وفاعلية مما يزيد من رفاهية المجتمع، وهذا عامل مهم جدا في حالة تضخيم الثروة الوطنية الذي يؤدي الى تضخيم الاتفاق مع موارنته في العراق.

(22) انظر في ذلك:

- الموقع الرسمي للدنمارك DENMARK، <http://denmark.dk/ar>.

- الدنمارك (ويكيبيديا) الموسوعة الحرة، <http://ar.wikipedia.org/wiki/>.

(23) النرويج (ويكيبيديا) الموسوعة الحرة، مقالة بدون صفحة، <http://ar.wikipedia.org/wiki/>.

جدول (1)
احصائيات الاقتصاديين النرويجي والعراقي

العراق	النرويج					البلد
2012-2013	2014	2013	2012	2011	2010	الأبواب/السنوات
232.5 ⁽³⁾			315.5	232.7		الناتج المحلي الإجمالي بالمليارات بمعدل القوة الشرائية بدولار 2011
(-3.9) ⁽²⁾	2.2	0.7	2.7	1.0	0.6	نمو الناتج المحلي %
6.6 ⁽³⁾			62,858	46,982		نصيب الفرد من الناتج المحلي بمعدل القوة الشرائية بدولار 2011
2.4 ⁽²⁾	2.0	2.1	0.7	1.3	2.4	التضخم
30.9		25.8	25.8	25.0	25.8	معامل جيني *
			69.5/61.5	70.1/61.7	71/63	معدل المشاركة في القوة العامة بعمر (15) فما فوق % (اناث/ذكور)
						نسبة القوى العاملة لكل (1000) من القوى العاملة حسب القطاعات % (4)
			11	11	14	الزراعة والغابات والصيد
			15	16	9	الصناعة والانشاءات
			74	73	77	الخدمات
8.0	3.3	3.3	3.2	3.3	3.6	البطالة %

المصدر:

1. خالد مالك وآخرون، تقارير التنمية البشرية للأعوام 2010-2014، إصدارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مطبوعات PBM Graphics، نيويورك، ص 194-196.
 2. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2014، بغداد، 2014/12/13، ص 80 و ص 111.
 3. قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمليار دولار بالأسعار الجارية لسنة 2013، وقيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بألف دولار بالأسعار الجارية لسنة 2013.
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية 2014، بغداد، 2015، ص 82.
- 4- Statistisk sentralbyr Statistics Norway Oslo - Kongsvinger, Statistical Yearbook of Norway 2013, p 205.
- * معامل جيني: هو مؤشر يقيس حالة توزيع الدخل، الذي كلما زادت قيمته زادت درجة عدم العدالة وبالعكس، بحيث تتراوح قيمة هذه المعامل بين الصفر (حالة العدالة الكاملة) والواحد الصحيح أو (100%) (حالة عدم العدالة القصوى).

ثانياً: القطاع الصحي

يعد القطاع الصحي من أهم المعايير للرفاهية بعد استخدام الموارد الاقتصادية لها. فالرفاهية الصحية هي ضمان لصحة الفرد لحياة آمنة.

يتم تمويل الخدمات الصحية في النرويج في الغالب من خلال الضرائب التي تؤخذ مباشرة من الرواتب، وان الدائرة الوطنية للتأمين المعروفة باسم (Trygdeetaten) هي المسؤولة عن خطة التأمين الوطنية (NIS)، والدولة تضمن المستوى الأساس للجميع في نظام التأمين من الرعاية الاجتماعية. وأن (NIS) توفر الفوائد للمرض والحوادث والعيوب الجسدية والوفاة فضلاً عن البطالة والشيخوخة. وتشمل جميع المواطنين الذين يعيشون أو يعملون في النرويج (24).

ويتجسد هذا المعيار على النرويج في الجدول أدناه والذي يبين مدى اهتمام سياسة البلد بهذا القطاع الحيوي والمهم ومدى تمتع أفرادها برفاهية الجانب الصحي مع مقارنته في العراق.

(24) النرويج (ويكيبيديا) الموسوعة الحرة ، مصدر سابق، مقالة بدون صفحة.

جدول (2) قطاع الصحة في النرويج والعراق

العراق	النرويج			البلد
2010-2012	2012-2013	2009	2007	الأبواب/السنوات
33.8	5.043	4.799	4.700	مجموع السكان (مليون نسمة)
60.9/60.8	84/80	83.2/78.7	82.9/78.3	متوسط العمر المتوقع عند الميلاد- بالسنة ذكور/إناث
28	2.5	3.1	3.1	نسبة وفيات الأطفال دون السنة الأولى لكل ألف ولادة حية
116/207				معدل وفيات البالغين لكل (1000) من السكان- بالسنة ذكور/إناث
0.01 ⁽²⁾	25	19		المصابين بغيروس (الأيذز) لكل (100) ألف من السكان
65 ⁽²⁾	379	360		مرض السل من كل (100) ألف من السكان
	6308	5395		مجموع النفقات الصحية للفرد (بالدولار الأمريكي)
8.3	9.6%	9.7	7.5	مجموع النفقات الصحية كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي

المصدر:

1. خالد مالك وآخرون، تقارير التنمية البشرية للأعوام 2006-2014، إصدارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مطبوعات PBM Graphics، نيويورك.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2013-2017)، بغداد، 2013، ص 221.

ثالثاً : القطاع التعليمي (25)

ويعد من المعايير المهمة لتطوير الموارد البشرية، فمن الناحية الاجتماعية يعد التعليم مهماً جداً كون الفرد ينمي ادراكه ومهاراته والتي هي أساس التنمية البشرية بدءاً من دور الحضارة ووصولاً إلى التعليم العالي. يتمتع التعليم وتطوير المهارات بأولوية سياسية كبيرة في النرويج، والهدف من هذا هو الحصول على نظام تعليمي متميز وذلك عن طريق الحصول على أكبر مزيج ممكن من المستوى الأكاديمي العالي فضلاً عن أكبر نسبة من المتعلمين. وينتج عن تحقيق هذا الهدف الوصول إلى مقياس تربوي عام عالي وتحسين نوعية حياة السكان. كما أنه شرط أساس لزيادة معدلات الانتاج وتحقيق التقدم والرفاهية للمجتمع النرويجي.

يتم تقديم التعليم بشكل مجاني. وقد سيطرت الإصلاحات على القطاع التربوي في السنوات الأخيرة. والهدف منها هو الوصول إلى نظام تربوي مرناً يؤمن نطاق عريض من الكفاءة ويعد لمجتمع يخضع إلى تغيرات مستمرة. ومن الملاحظ أن العديد من التغيرات والإصلاحات تمت في جميع مراحل التعليم النرويجي. فضلاً عن زيادة الاختيارات المتاحة في نظام التعليم وتحسين جودة التعليم عامة وهذه الإصلاحات تهدف إلى خلق نظام تعليمي أكثر توحيداً وتماسكاً وجودة من ذي قبل.

لدى كافة الأطفال النرويجيين الحق في الحصول على عشر سنوات من التعليم الأساس وبدء الأطفال بالذهاب إلى الصف الأول ابتداءً من العام الذي يكملون فيه ستة أعوام ولكافة الأطفال الحق في الحصول على تعليم يتناسب مع قدراتهم. ويحصل الأطفال في المرحلة المتوسطة على درجات في كافة المواد، ومستوى الدرجات (1-6) حيث تمثل (1) أضعف درجة، والدرجة (6) هي أفضلها.

يتم نقل كافة الأطفال في المرحلة الأساسية إلى الصف التالي بصورة آلية بعد العطلة الصيفية، وذلك بغض النظر عن درجات الطالب، فلا يسمح ببقاء الطفل في نفس الفصل الدراسي لمدة عامين.

يتم تنظيم المدرسة الأساسية بنفس الطريقة في كافة أرجاء النرويج، على سبيل المثال، يبلغ عدد أيام الدراسة (190) يوماً في العام للجميع، ولكن السياسيين في كل بلدية هم من يقررون متى تؤخذ تلك الإجازات والعطلات. والجدول أدناه يبين القطاع التعليمي في النرويج مع مقارنته بالعراق.

جدول (3)

القطاع التعليمي في النرويج والعراق (%)

العراق	النرويج			البلد
2003-2012	2005-2012	2011-2012	2001-2010	الأبواب/السنوات
7	99			النسبة المئوية للالتحاق بالتعليم من السكان في سن الحضنة
107	99	99	98.7	النسبة المئوية للالتحاق بالتعليم من السكان في سن التعليم الابتدائي
53	113	110	110.4	النسبة المئوية للالتحاق بالتعليم من السكان في سن التعليم الثانوي
16	73	73.8	73.5	النسبة المئوية للالتحاق بالتعليم من السكان في سن التعليم العالي
4.6	6.9	6.87	6.7	الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر:

- خالد مالك وآخرون، تقارير التنمية البشرية للأعوام 2009-2014، إصدارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مطبوعات PBM Graphics، نيويورك.

رابعاً : سوق العمل

من الدلالات الواضحة في اعتماد أي بلد على مواردها البشرية ورفدها بالعمل، ومن ثم المستوى المعاشي اللاحق بهدف التمتع بمعيار معاشي متميز من الغذاء والترفيه هو نمو وتنمية سوق العمل والاهتمام به وجعل آليات العمل خدمة للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

تسجل النرويج معدلاً مرتفعاً فيما يخص المشاركة في سوق العمل، وهو معدل يزيد عن (9%) في الرجال العاملين عنه في النساء، وقد انخفض معدل مشاركة كبار السن انخفاضاً معتدلاً ولكنه لا يزال مرتفعاً مقارنة بالبلدان الأوربية الأخرى. وقد ارتفع معدل البطالة في عام 2002 نتيجة الزيادة القوية في الأجور الحقيقية، وارتفاع سعر صرف الكرونة النرويجية الذي يضعف الصناعات النرويجية المعرضة للمنافسة الدولية، فضلاً عن تباطؤ الاقتصاد الدولي. وقد تأثر سوق العمل في النرويج من جراء حدوث انخفاض في الطلب على اليد العاملة وأدى هذا إلى تزايد نسبة العمال العاطلين عن العمل لفترات طويلة، وتهدف سياسة سوق العمل النرويجية إلى النهوض بسوق عمل تكون إلى أقصى حد ممكن، وأمنة وشاملة، وإعطاء جميع الفئات فرصة التمتع بحياة عملية كاملة (26).

ويتجسد هذا المعيار على النرويج في الجدول أدناه والذي يبين مدى اهتمام سياسة البلد بهذا القطاع الحيوي والمهم ومدى تمتع أفرادها برفاهية سوق العمل مع مقارنته بالعراق.

جدول (4)

سوق العمل في النرويج والعراق

البلد	النرويج					العراق
الأبواب/السنوات	2009	2011	2005-2011	2013	2004-2013	2012-2013
معدل البطالة من الفئة العمرية (15) سنة فما فوق %	3.1	3.3		3.1	3.1	11.9 (2)
بطالة الشباب من الفئة العمرية (15-24) %			9.3	8.6	8.6	اناث 33/ذكور 15 (3)
نسبة العاملين إلى مجموع السكان %						44.0 (2)
المسنون المستفيدون من معاشات التقاعد (اناث/ذكور) %					100/100	
حصة المرأة من المقاعد في البرلمان %	36	39.6	25.2	39.6		25.2 (2)

المصدر:

1. خالد مالك وآخرون، تقارير التنمية البشرية للأعوام 2009-2014، إصدارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مطبوعات PBM Graphics، نيويورك.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2009-2013)، مديرية الحسابات القومية، مديرية المطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، أيلول 2014، ص 18، ص 31.
3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2013-2017)، بغداد، ك 2 2013، ص 65.

خامساً: المستوى المعيشي

إن نظام توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين، شكل أحد المعايير الرئيسية التي اعتمدت عليها الأمم المتحدة لتصنيف النرويج كأفضل مكان للعيش في العالم، إذ تعتمد النرويج على سياسة اجتماعية ديمقراطية، تركز على توزيع واقتسام الثروة بين مواطنيها، وتسعى أيضاً عبر سياسة خاصة إلى ضمان عيش الأجيال المقبلة، نظام اجتماعي يتشبه به النرويجيون ويحافظوا عليه. فالنرويج واحدة من دول العالم الرائدة في سد الفجوة بين الجنسين الرجل والمرأة، وهم يعيشون حياة أطول من أي وقت مضى، والمجتمع الذي يشعر الفرد بداخله بجمال الحياة وروعته، فيسعى أن يتمتع بها ويأخذ حقه الكامل منها ويشعر بأنه حر وقوي ومكتفي غير تابع أو ذليل أمام رب العمل، ويزيد المواطن ثقته بنفسه أولاً، وبوطنه ثانياً (27).

(26) النرويج (ويكيبيديا) الموسوعة الحرة ، مصدر سابق، مقالة بدون صفحة.

(27) النرويج (ويكيبيديا) الموسوعة الحرة ، مصدر سابق، مقالة بدون صفحة.

جدول (5)
قائمة الدول العالية جدا حسب مؤشر دليل التنمية البشرية لعام 2014

الدولة	دليل التنمية البشرية	التسلسل
تنمية بشرية مرتفعة جدا		
النرويج	0.944	1
أستراليا	0.935	2
سويسرا	0.930	3
الدنمارك	0.923	4
هولندا	0.922	5
ألمانيا	0.916	6
جمهورية أيرلندا	0.916	6
الولايات المتحدة	0.915	8
كندا	0.913	9
نيوزيلندا	0.913	9
تنمية بشرية متوسطة		
العراق	0.654	121

المصدر:

- سليم جيهان وآخرون، لمحة عامة تقرير التنمية البشرية 2015 التنمية في كل عمل، اصدارات برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مطبوعات PBM Graphics، نيويورك، 2015، ص30.
فيما يتعلق بمؤشر أو دليل التنمية البشرية (Human Development Index HDI) * لعام 2014، احتلت النرويج المرتبة الأولى في الدول الأعلى في التنمية البشرية (تنمية بشرية مرتفعة جدا) (0.944)، وهو قريب للحالة النموذجية الواحد الصحيح، مع مقارنتها بالعراق وهي من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (0.654) (32). والجدول الآتي يوضح أفضل عشر دول حول العالم في مستويات الرفاهية طبقا للشعور بالرفاه ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا مع مقارنتها بالعراق المصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

* مؤشر التنمية البشرية (HDI) (Human Development Index): هو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم، ويعكس كفاءة أداء السياسات المحلية ونمط الصدمات الاقتصادية نتيجة الاختلال الخارجي، وبالتالي فإن إشكالية التنمية البشرية هي حصيلة مصفوفة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الداخلي والخارجي، وتصدر له تقريراً سنوياً منذ عام 1990 وما يقوم برنامج التطوير للأمم المتحدة (UNDP) بغرض تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين في الدول المختلفة. ويتعلق مؤشر التنمية الإنساني بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم. وقد قام بابتكار هذا المؤشر عالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق، وساعده في ذلك عالم الاقتصاد الهندي أماريتا سين الحاصل

على جائزة نوبل في الاقتصاد والعالم البريطاني "ماغاند ديساي".

المصدر: أحمد ابراهيم العلي، "التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي- مؤشرات مقارنة"، مجموعة من الباحثين شاركوا في الندوة المنعقدة في بيت الحكمة 11-14 شباط 2000، دراسات في التنمية البشرية في الوطن العربي، ط1، منشورات بيت الحكمة، المطبعة العربية، بغداد، أيار 2001، ص 326-347.

(32) سليم جيهان وآخرون، لمحة عامة تقرير التنمية البشرية 2015 التنمية في كل عمل، اصدارات برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مطبوعات PBM Graphics، نيويورك، 2015، ص30.

جدول (6)
الدول العشرة الأكثر رفاهية طبقاً للشعور بالرفاه

الترتيب	الدولة	دليل (1) الرضا العام بالحياة	(2) مستوى المعيشة	(3) نوعية التعليم	نوعية (4) الرعاية الصحية	(5) الوظيفة	(6) الأمان	حرية (7) الخيار
السنوات		2007- 2012	2007- 2013	2012	2008- 2012	2007- 2012	2007- 2012	2007- 2012
	تنمية بشرية مرتفعة جدا							
1	النرويج	7.7	90	78	82	91	87	92
2	استراليا	7.2	87	66	81	87	65	93
3	سويسرا	7.8	94	77	94	93	78	94
4	هولندا	7.5	88	74	88	92	77	87
5	امريكا	7.0	72	64	73	85	74	82
6	ألمانيا	6.7	90	60	86	91	79	90
7	نيوزيلندا	7.2	87	71	83	86	64	90
8	كندا	7.4	86	74	75	90	84	92
9	سنغافورة	6.5	80	85	84	88	89	82
10	الدانمرك	7.5	88	72	81	92	80	92
	تنمية بشرية متوسطة							
120	العراق	4.7	45	50	30	60	41	29

المصدر:

- خالد مالك وآخرون، تقرير التنمية البشرية 2014-المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، إصدارات برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مطبوعات PBM Graphics، نيويورك، ص ص 218-220.
(1) { (0) الأقل رضا، (10) الأكثر رضا }.
(2-7) بالنسبة المؤية للمجيبين بالرضا.

واستناداً للدراسة في الجدول أعلاه فقد حصدت النرويج لقب أكثر دول العالم رفاهية، وفقاً لترتيب مؤشر معهد (ليغاتوم) لعام 2014، بينما جاءت سويسرا في المرتبة الثانية. ويعتمد الترتيب على (8) متغيرات لتحديد رفاهية الدولة وهي: الاقتصاد، ريادة الأعمال، الحوكمة، التعليم، الحرية الشخصية، الصحة، الأمن، ورأس المال الاجتماعي. ويأخذ المؤشر في الاعتبار (142) دولة تمثل (96%) من إجمالي عدد السكان في العالم، و(99%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتوفر الدراسة السنوية الثامنة رؤية فريدة عن كيفية ازدهار الدول وتغيره حول العالم. واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الـ (11) في الترتيب، ألمانيا الـ (14) (28).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

من دراسة وتحليل معايير الرفاهية، يمكن الوصول الى نتيجة مفادها: أن النرويج تحتل مركز الصدارة العالمية في تلك المعايير، وذلك لأنها تعطي للنرويج المركز الأول في الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.
1- تعد الدول الاسكندنافية الأنموذج الأمثل للنمط الشامل بسبب التوليف الذي يعتمده، فهو يولف بين الاشتراكية والليبرالية من ناحية وما بين السوق والاستخدام من ناحية ثانية.
2- تعتبر سمات الرفاهية في الدول الاسكندنافية هي سمات مشتركة وتستحق ما يسمى: (الطريق الوسط)، للتطور في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
3- من خلال الدراسة تبين أن النرويج ولسنوات متعاقبة يتنافس على مركز الصدارة في العالم وبحسب مؤشرات متباعدة، ومن هذه التقييمات اتضح أن أفضل مكان للعيش في العالم هو النرويج.
وفي ضوء الاستنتاجات السابقة والمتعلقة بفرضية الدراسة: تقبل فرضية الدراسة لتحقيقها، لأن التحليل النظري والعملية أثبتت: "أن في الاسلام نظرية اقتصادية جزئية وكلية، وبقدر تعلق الأمر بالدراسة، استطاع الباحث الكشف عن نظرية الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في النظام الاقتصادي الاسلامي، من التجربة النرويجية كحالة مقارنة، للنظام الاقتصادي الاسلامي المثالي (النموذجي) القائم على العدل بين الرعية، الذي شرعه الله ﷻ، بكلامه المنزل القرآن الكريم وثقله الثاني السنة النبوية الشريفة.

ثانياً: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات السابقة توصي الدراسة باتخاذ التجربة الاسكندنافية النرويج انموذجاً في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية يحتذى به للدول العربية والاسلامية وبالأخص العراق لاشتراك الطرفين النظام الاسلامي المثالي والتجربة النرويجية في وحدة هدف واحدة هي تحقيق العدل بين الرعية التي يريد الله عز وجل.

المصادر

أولاً: الكتب

- 1- احمد ابراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية اسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات دكتوراه.
- 2- أحمد ابراهيم العلي، "التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي- مؤشرات مقارنة"، مجموعة من الباحثين شاركوا في الندوة المنعقدة في بيت الحكمة 11-14 شباط 2000، دراسات في التنمية البشرية في الوطن العربي، ط1، منشورات بيت الحكمة، المطبعة العربية، بغداد، أيار 2001.
- 3- أندرو سكوتر، علم اقتصاد السوق الحرة، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 1990.
- 4- إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1978.
- 5- جونستون ديفيد، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر، سلسلة كتاب عالم المعرفة، 2012.
- 6- جي هولتن ولسون، الاقتصاد الجزئي- المفاهيم والتطبيقات، ترجمة: كامل سلمان العاني، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
- 7- حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، ط1، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1989.
- 8- حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، بحث في الاسس العلمية والتطبيقات العملية لرفاهية الفرد والمجتمع، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
- 9- طارق العلي، الاقتصاد الجزئي، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2001.
- 10- مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة، ترجمة: محمد ابراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 2010.
- 11- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ط2، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1991.
- 12- محمد علي تسخير، خمسون درساً في الاقتصاد الإسلامي، ط1، المشرق للثقافة والنشر، طهران، 2003، ص 186-187.
- 13- محمد الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1997.
- 14- نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار العلمية، مطابع الأمل، بيروت.
- 15- عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974.
- 16- عبد الحميد محمد العباسي، التنمية البشرية مفاهيم وأساسيات وبناء ادلتها، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، قسم الاحصاء الحيوي والسكاني، القاهرة، 2014.
- 17- عبد الرحمن يسري احمد، تطور الفكر الاقتصادي، ط4، منشورات الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مطبعة سامي، الإسكندرية، 1996.

ثانياً: التقارير الرسمية

- 18- جني كلوغمان وآخرون، تقرير التنمية البشرية 2009-التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية، اصدارات برنامج الامم المتحدة الانماني، مطبوعات PBM Graphics، نيويورك.
- 19- جني كلوغمان وآخرون، تقرير التنمية البشرية 2010 عدد خاص في الذكرى العشرين-الثروة الحقيقية للامم: مسارات للتنمية البشرية، اصدارات برنامج الامم المتحدة الانماني، مطبوعات PBM Graphics، نيويورك.
- 20- جني كلوغمان وآخرون، تقرير التنمية البشرية 2011-الاستدامة والاتصاف: مستقبل أفضل للجميع، اصدارات برنامج الامم المتحدة الانماني، مطبوعات PBM Graphics، نيويورك.
- 21- خالد مالك وآخرون، تقرير التنمية البشرية 2013-نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، اصدارات برنامج الامم المتحدة الانماني، مطبوعات PBM Graphics، نيويورك.
- 22- خالد مالك وآخرون، تقرير التنمية البشرية 2014-المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، اصدارات برنامج الامم المتحدة الانماني، مطبوعات PBM Graphics، نيويورك.
- 23- سليم جيهان وآخرون، لمحة عامة-تقرير التنمية البشرية 2015-التنمية في كل عمل، اصدارات برنامج الامم المتحدة الانماني، مطبوعات PBM Graphics، نيويورك، 2015.
- 24- مهدي العلاق وآخرون، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014-شباب العراق تحديات وفرص، ط1، مطبوعات وزارة التخطيط وبيت الحكمة، بغداد، 2014.

ثالثاً: التقارير الرسمية بالانجليزية

- 25- Statistisk sentralbyr Statistics Norway Oslo - Kongsvinger, Statistical Yearbook of Norway 2013.

رابعاً: الانترنت

- 26- الموقع الرسمي للدنمارك DENMARK، <http://denmark.dk/ar>.
- 27- الدنمارك (ويكيبيديا) الموسوعة الحرة، <http://ar.wikipedia.org/wiki/>.
- 28- النرويج (ويكيبيديا) الموسوعة الحرة، <http://ar.wikipedia.org/wiki/>.
- 29- "النرويج الدولة الأكثر رفاهية في العالم"، موقع النهار، 4 تشرين الثاني 2014، مقالة بدون صفحة، <http://www.annahar.com/article/186500->